إلغاء التوقيت الشتوي

محطات وقود للمدن الصناعية بسعر التكلفة

عرنوس: تعزيز مخازين المواد الغذائية والأساسية ومتابعة واقع الأسعار

الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس على إنشاء محطات وقود في المدن الصناعية لبيع مادتي المازوت والبنزين بسعر التكلفة تضاف إليها أجور النقل للفعاليات الاقتصادية في هذه المدن، إضافة إلى المناطق الصناعية والحرفية القريبة على أن يتم إجراء مراجعة وتقييم دوري لعمل هذه المحطات والتأكد من التزامها بالمحددات الخاصة بانشائها.

وأكد عرنوس أولوية العمل على تأمين المواد التموينية المدعومة بكميات كافية وتعزيز المخازين من المواد الغذائية والأساسية والمتابعة اليومية لواقع الأسعار في الأسواق ومدى توفر المواد واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين والمحتكرين، وطلب من الوزارات التنسيق مع المكتب المركزي للإحصاء وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاح خطة عمل المكاتب الخاصة بتصنيف الأنشطة والقطاعات وفق معايير متطورة.

ووجه رئيس مجلس الوزراء الوزارات المعنية بوضع الآليات اللازمة لتسويق نحو المشروعات الأكثر جدوى، وبما يسهم في متابعة العمل وتذليل الصعوبات والوصول إلى الغايات المرجوة من المشروعات الاستثمارية الواردة في الخطط التنموية.

وأكد المجلس أهمية التوسع بمشروعات المسامك الصغيرة والمتوسطة والبحرية والأقفاص العائمة لتربية الأسماك وتشجيع زراعة الإصبعيات في جميع المناطق الملائمة بهدف زيادة الإنتاج وتقديم المادة للمواطن بأسعار مناسبة، وشدد في الوقت نفسه على تقديم التسهيلات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة ولاسيما في المدن والمناطق الصناعية والحرفية.

واعتمد المجلس استمارة تتبع تنفيذ الخطط التنموية على مستوى الوحدات الإدارية بما يضمن حسن الأداء وإدارة الإنفاق وتوجيهه نحو المشروعات الأكثر جدوى، وبما يسهم في متابعة العمل وتذليل الصعوبات والوصول إلى الغايات المرجوة من المشروعات الاستثمارية الواردة في الخطط التنموية.

ووافق المجلس على السماح لأبناء الأسرة الواحدة ضمن الدرجتين الأولى والثانية من القرابة باستثمار أراضي أقربائهم الشاغرة والمقرر إعلانها للاستثمار الزراعي وفق شروط محددة، وذلك في ضوء التوجه الحكومي لإدارة وتنظيم ملف عقود استثمار الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة خصوصاً الفستق الحلبي والزيتون.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل المادة ٤٠ من المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بعمل الاتحاد السوري لشركات التأمين بهدف إصلاح وتطوير القطاع والتأكيد على قيام هيئة الإشراف على التأمين بالإشراف على الاتحاد بكل أعماله ومشاريعه باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين، كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المعدل لقانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وإلغاء القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته المتعلق بإحداث الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري.

كما ناقش المجلس مشروع الصك القانوني القاضي بالسماح بقبول عدد معين من الطلاب في كليات الطب من حملة شهادة الدراسة الثانوية (الفرع العلمي) في سنة القبول نفسها أو من الطلاب الذين أنهوا السنة التحضيرية في الكليات الطبية، كمتطوعين لمصلحة إدارة الخدمات الطبية في الجيش والقوات المسلحة.

ووافق المجلس على تنفيذ عدة مشروعات خدمية وتنموية في عدد من المحافظات.

كما قرر المجلس اعتماد التوقيت الصيفي على مدار العام وإلغاء التوقيت الشتوي.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة قال وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف: إنه في إطار تتبع تنفيذ عمل الوحدات الإدارية، وخصوصاً أننا على أبواب مرحلة جديدة من عمل المجالس المحلية، تم الاتفاق على أن يكون عمل هذه المجالس أكثر نشاطاً ومتابعة، وفي إطار اهتمام الحكومة بعمل الوحدات الإدارية، تم إقرار استمارة تتبع تنفيذ الخطط التنموية على مستوى الوحدات الإدارية، ولكل المشاريع في مجال عمل كل وحدة إدارية، سواء كان التمويل من الموازنة العامة للدولة أم الموازنة المستقلة للمحافظة، أو من الإيرادات الذاتية للوحدة الإدارية، وهذا بدوره يساعد على متابعة العمل، وتذليل الصعوبات والوصول إلى الغايات المرجوة من كل المشاريع الاستثمارية الواردة في الخطط التنموية.

> الحكومة تدير ملف عقود استثمار الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة

هل تصلح الحوافز ما أفسدته الرواتب؟

عضو في مجلس الشعب: على التوازي مع نظام الحوافز لابد من تصحيح الأجور والمعاشات

عبدالهادي شباط

ينظر العاملون بأن يشكل نظام الحوافز (النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة) على أنها رافعة تساعدهم على ردم الفجوة الكبيرة بين الرواتب والإنفاق وخاصة أن الزيادات المتوقعة كما تحدثت عنها الأوساط الحكومية تصل لـ٣٠٠ بالمئة للقطاعات الإنتاجية و٢٠٠٩ بالمئة للقطاع الإداري.

وتعتبر هذه الزيادات علامة فارقة في دخل العاملين بالجهات العامة، لكن الواضح أن هناك زيادات في الإنفاق مستمرة ناتجة عن زيادات في الأسعار.

وتوقع باحث اقتصادي أن ينعكس نظام الحوافز على تحسن الإنتاج ومردودية العمل لأن العامل سيكون حريصاً أكثر على زيادة تعويضاته وأنه من المتوقع أن تستفد من نظام الحوافز جهات إنتاجية أكثر من غيرها لاعتبارات لها علاقة بالنشاط الاقتصادي فهناك قطاعات هناك قطاعات غير ربحية وتحتاج لعوامل مساعدة لتصبح أكثر فاعلية.

وفي متابعة أجرتها «الوطن» اعتبر عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي أن أجور العاملين في الجهات العامة باتت منفصلة عن الواقع ومن غير المنطقي أن تعطي أجراً (لموظف) عن شهر كامل (٣٠) يوماً لا يكفيه لأكثر من يومين مبيناً أن حاجة الأسرة السورية اليوم لا يقل عن ١.٥ مليون ليرة شهرياً وهو ما يعادل ١٠ أضعاف الأجور التي يحصل عليها معظم العاملين في الجهات العامة وللذين لا يزيد أجرهم الشهري على ١٥٠ ألف ليرة.

وعن النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة وإلى أي مدى يمكن أن يسهم هذا النظام في تحسين الحالة المعيشية للموظفين ورفع معدل حصاناتهم أمام أشكال الفساد المختلفة أوضح تيناوي أنه رغم أن المرسوم في الظروف الحالية مهم لما يمكن أن يسهم به في تحسين حالة الموظفين ويحقق إضافات على دخولهم وبسهم في تحفيز العاملين ورفع معدلات الأداء لديهم لأنه ربط الحوافز بالإنتاج والجودة، لكنه لن يحل مشكلة تدني الدخل التي يعاني منها الموظفون، مؤكداً أنه لابد من تصحيح الأجور والمعاشات وإعادة النظر في سلم هذه الأجور لتصبح أكثر منطقية وتسهم في تجفيف بيئات الفساد والحد منها عبر تأمين دخل جيد للعاملين وعدم حاجتهم للمغامرة في سمعتهم الوظيفية وتعرضهم لعقوبات شديدة.

ويعتبر تيناوي أن ارتفاع معدل الاستقالات لدى الموظفين وخاصة من أصحاب الكفاءات في مختلف القطاعات يقدم دلالة واضحة على تردي الحالة المعيشية وبحثهم عن فرص عمل بديلة، معتبراً أنه لابد للجهاز الحكومي التوقف باهتمام عند هذا المؤشر قبل أن تتحول الاستقالات إلى ظاهرة تسهم في تفريغ المؤسسات العامة من الخبرات والعاملين الذين لديهم مؤهلات.

وكانت الباحثة الاقتصادية رشا سيروب اعتبرت في تصريح لها أن نظام الحوافز لن يكون فعالاً لدى لكثير من المؤسسات والمؤسسات الصناعية الخاسرة لجهة أنه لن يكون لديها أرباح لتوزعها كحوافز على العاملين لديها.

ويعتبر العديد من الباحثين في التحليل المالي والاقتصادي أن نظام التحفيز (المالي) وهو إدارة فعالة لرفع معدلات الإنتاج وتحسين جودة العمل والخدمات التي تقدمها المؤسسات مهم لكنه في حالتنا (الأجور الحالية) إلا أنه لا بد أن يترافق مع حالة تصحيح الأجور والرواتب التي تتقاضاها شريحة العاملين في الجهات العامة.

فوضى أسعار الألبان والأجبان في الأسواق

السواس: منذ شهر نيسان لم تصدر نشرة سعرية والحرفي أصبح مظلوماً

مدير أسعار التموين: ليس من مهمتنا إصدار نشرات أسعار الحليب لأنه من مهام المحافظة

رامز محفوظ

في الوقت الذي أصبحت فيه الفوضى السعرية هي السمة الرئيسية لواقع الأسواق السورية، نجد أن بعض المواد مثل الألبان والأجبان باتت في صدارة المواد التي تشوبها الفوضى والارتفاع اليومي بالأسعار، فما أسباب ارتفاع أسعارها اليومي؟

عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس لم يخف حقيقة الفوضى في أسعار الألبان والأجبان في السوق، مبيناً أن أسعار الأعلاف ارتفعت مؤخراً لكن ارتفاعها ليس يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد السواس أنه منذ نحو الشهر ونصف الشهر سعر كيلو الحليب يرتفع أسبوعياً مابين ٧٥ و١٠٠ ليرة، مبيناً أن بعض المعامل الكبيرة المنتجة للألبان والأجبان هي المسؤولة اليوم عن التسعير في السوق وهي التي تحدد سعره والحرفي ملزم بالتسعيرة التي تضعها هذه المعامل من أجل الحصول على مادة الحليب وفي حال لم يقم بذلك فإن هذه المعامل ستقوم باستجرار إنتاج الحليب بالكامل من المزارع وهي قادرة على استيعاب كامل الإنتاج باعتبار أن منتجاتها تصدر إلى السوق الخارجية، موضحاً أن تحديد سعر الحليب من قبل هذه المعامل انعكس على أسعار كل مشتقاته في السوق.

وقال السواس إن الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان باتت اليوم في حالة يأس بالنسبة لموضوع صدور تسعيرة تموينية جديدة للألبان والأجبان والحرفي أصبح من الناس المهضوم حقهم بكل معنى الكلمة، مشيراً إلى أن هناك نشرات تموينية أسبوعية للفروج وأجزائه على حين أنه لم تصدر أي نشرة سعرية من قبل التموين للألبان والأجبان منذ شهر نيسان من العام الحالي وهذا الأمر غير معقول.

وأوضح أن الجمعية الحرفية ترفع بيانات تكلفة مدورية التموين بدمشق بشكل دائم وخلال الفترة الماضية تم رفع بحدود ٣ بيانات تكلفة للألبان والأجبان ولا أحد من التموين أخذ بالحسبان هذا الموضوع، لافتاً إلى أن التموين تقوم بمخالفة الحرفي اليوم بناء على الأسعار الصادرة في نشرة شهر نيسان وهذا الأمر غير منطقي، مبيناً أن أسعار الألبان والأجبان ارتفعت منذ نيسان ولغاية تاريخه أكثر من ٣٠ بالمئة.

واعتبر أن عدم وضع تسعيرة تموينية دورية للألبان والأجبان أمر يضر بالحرفي وينعكس على المستهلك الذي يدفع ضريبة الفوضى في الأسعار اليوم.

وعن أسعار مبيع الحليب من مربي الأبقار بين السواس أن أسعار الحليب عند المربين في المنطقة نفسها لا تختلف وممكن أن تختلف بين مرب ومرب آخر موجود في منطقة أخرى وهذا الأمر ليس له تأثير واضح على أسعار الألبان والأجبان.

ورأى أن الحل لضبط الأسعار هو دعم المزارع وتأمين الأعلاف له إضافة إلى تأمين حوامل الطاقة للمنتجين، مشيراً إلى أن مؤسسة الأعلاف لا تدعم المزارع بالأعلاف لذا يضطر لشرائها من السوق السوداء بسعر مرتفع.

بدوره أوضح مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود لـ«الوطن» أنه ليس من مهمة وزارة التجارة الداخلية إصدار نشرات سعرية للألبان والأجبان إنما تسعر ضمن مديريات التجارة الداخلية والمكاتب التنفيذية الموجودة في المحافظات.

وعن أسباب عدم صدور نشرات سعرية منذ مدة طويلة أكد مقصود أنه من المعروف أن هناك ارتفاعاً كبيراً حصل اليوم في الأسعار وللحرفيين معطياتهم بالنسبة للأسعار، مضيفاً: توجيهاتنا دراسة التكلفة وتحديد الأسعار وفق التكلفة الفعلية الحقيقية.

وقال مقصود إنه في حال وجود أي مشكلة بالنسبة للأسعار لدى المعنيين في جمعية الألبان والأجبان عليهم مراجعة الوزارة ومن ثم سيتم إرسالهم إلى مديرية التجارة الداخلية في دمشق من أجل التنسيق مع المعنيين هناك بخصوص الأسعار من أجل حل جميع مشاكلهم.

من جهته أكد مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط لـ«الوطن» أن المؤسسة توزع الأعلاف لكل أنواع الثروة الحيوانية، مبيناً أن الذي يحكم أسعار الألبان والأجبان اليوم هو العرض والطلب، وأسعار الأعلاف عالمياً مرتفعة جداً وليس الغلاء فقط في سورية إنما في جميع دول العالم.

ولفت إلى أنه منذ عدة أشهر وأسعار المواد العلفية باستثناء كسبة الصويا ارتفعت إذ إن أسعار الأعلاف ارتفعت منذ بداية شهر شباط عندما بدأت الحرب الأوكرانية وحينها تم إغلاق الموانئ ونتيجة لذلك ارتفعت مادة الذرة الصفراء في السوق من ١٧٠٠ ليرة للكيلو إلى ٢٥٠٠ ليرة ومن ثم نتيجة التوجيهات الحكومية وضع كميات من المؤسسة انخفضت الأسعار إلى ٢٠٥٠ ليرة.

بعد توقفها لعدة سنوات

مجلس محافظة دمشق يوصي بعودة منشآت القابون الصناعية إلى العمل!

ايمى غسان

علمت «الوطن» أن محافظة دمشق ويمقترح من صناعيي القابون رفعت توصية لوزارة الإدارة المحلية للسماح للفعاليات الصناعية في القابون بمباشرة أعمالهم لريثما يتم البدء بتنفيذ قرار تنظيم المنطقة ضمن قانون تزيين مدخل العاصمة الشمالي والذي صدر منذ أكثر من ٤ سنوات ولم تبدأ أي عمليات للاستثمار فيها.

«الوطن» تواصلت مع الصناعي عاطف طيفور حيث أكد أن القرار حال صدوره سيستفيد منه ما يزيد على ٧٠٠ معمل، مؤكداً أن التوصية جاءت بناء على طلب صناعيي المنطقة حيث يسمح لهم بممارسة نشاطهم الصناعي على مسؤوليتهم الشخصية.

غسان قلاع رئيس اتحاد غرفة تجارة دمشق السابق وأحد صناعيي القابون طالب عبر جريدة «الوطن» بعودة الخدمات إلى المنطقة توازياً مع السماح بعودة النشاط الصناعي مبيناً استحالة العودة إلى العمل دون تقديم المحافظة للخدمات من نظافة ومياه.

أحد أصحاب الفعاليات الاقتصادية في منطقة القابون الصناعية وضح لـ«الوطن» أن المنطقة تم تنظيمها أكثر من مرة في السابق ولم يباشر العمل بتحويلها من منطقة صناعية إلى منطقة سكنية حيث صدر قرار تنظيمي سابق في الأربعينيات من القرن الماضي وتلاه قرار آخر في الثمانينيات، وأشار الصناعي إلى أن المنطقة تحوي معامل تابعة للدولة مثل معمل النسيج ومعمل سيروتيكس لصناعة الأدوات الكهربائية.

تصحيح خطأ

وفي سياق متصل استجابة لمتابعة «الوطن» لشكاوى صناعيي القابون عن تكليفهم بضرائب لسنوات توقفهم عن العمل، قامت وزارة المالية بإصدار تعميم أكدت فيه عدم تقدير رقم عمل أو أرباح صافية للمكلفين المتوقفين عن العمل بالمناطق المتضررة ما لم تتوافر معلومات كافية ودقيقة عن ممارستهم للنشاط داخل أو خارج هذه المناطق.

وأكدت في تعميمها الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه عند دراسة التكاليف الضريبية لهذه الفئة من المكلفين بذل العناية المهنية الكافية للوصول لرقم العمل الذي يعكس النشاط الفعلي للمكلف والأرباح الصافية الخاضعة للتكليف وذلك بمختلف الإجراءات والطرق والأدوات المتاحة لكم ولاسيما عبر زيارة مكان العمل الفعلي للمكلف (عنوان الترخيص، الفروع، المستودعات، أي مكان آخر يقوم بممارسة العمل به) للوقوف على الواقع الفعلي للنشاط، والدراسة الدقيقة للوثائق والمستندات التي تساعد بالتعرف على الواقعة الفعلي لنشاط المكلف (المواد الأولية، المواد المساعدة، المشتريات، المستودرات، استجرار المخصصات، مصروفات الكهرباء والمياه والهاتف، المصاريف المختلفة، جمع المعلومات الدقيقة عن النشاط الفعلي للمكلفين، المعلومات المتوفرة من الجوار وخبراء المهنة...).

وأوضحت الهيئة في تعميمها أن ذلك يأتي ضمن خطة عمل الإدارة الضريبية لتعزيز الثقة مع المكلفين، وبهدف تحقيق العدالة الضريبية، وحيث إن الضريبة على الدخل للمكلفين من فئة الأرباح الحقيقية تتناول أرباحهم الناشئة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال التجارية وإن كانت عارضة ومصادر الدخل الأخرى غير الخاضعة لضريبة دخل أخرى ولا لضريبة ريع العقارات والعرصات.

> طيفور يتوقع عودة ٧٠٠ منشأة للعمل في حال الموافقة على توصية المحافظة